

الفصل الثاني

منهج الدارقطني في إيراد المتن

المبحث الأول: تعريف المتن ومكانته في التشريع

المبحث الثاني: منهجه في تقسيم وترتيب الأحاديث

المبحث الثالث: منهجه في إيراد المتن والاختلاف فيه

المبحث الرابع: منهجه في شرح غريب الحديث

المبحث الخامس: منهجه في الاختصار والتخفيف

obeikandi.com

المبحث الأول: تعريف المتن ومكانته في التشريع

المتن هو ما ينتهي إليه السند من الكلام. وهو ينقسم من حيث قائله إلى أربعة أقسام: الحديث القدسي، المرفوع، الموقوف، المقطوع.

١- الحديث القدسي:

هو ما أسنده رسول الله ﷺ إلى ربه ﷻ. ومناسبة تسميته قدسياً هي التكريم لهذه الأحاديث من حيث إضافتها إلى الله تعالى، كما أنها واردة في تقديس الذات الإلهية، قلما تتعرض لأحكام الحلال والحرام، والفرق بين الحديث القدسي وبين القرآن أن القرآن ما كان لفظه ومعناه من عند الله بوحى جليٍّ، وأما الحديث القدسي فهو ما كان لفظه من عند الرسول ﷺ ومعناه من عند الله بالإلهام أو المنام^(١).

٢- الحديث المرفوع:

هو ما أضيف إلى النبي ﷺ خاصة من قول أو فعل أو تقرير أو وصف خلقي أو خلقي^(٢). وهو المقصود من لفظ الحديث عند الإطلاق، وهو المحتج به في إثبات الأحكام الشرعية بالاتفاق.

٣- الحديث الموقوف:

هو ما يروى عن الصحابة رضي الله عنهم من أقوالهم وأفعالهم، وسُمي موقوفاً لأنه وقف به عند الصحابي، ولم يتجاوز به إلى رسول الله ﷺ ويختص الموقوف بالصحابي عند الإطلاق، كأن يقال: حديث موقوف، أو وقفه فلان. وقد يستعمل مقيداً في غير الصحابي، فيقال: حديث كذا وكذا وقفه فلان على عطاء أو على طاوس أو نحو ذلك^(٣).

(١) قواعد التحديث (ص ٦٦) ومنهج النقد (ص ٣٢٣).

(٢) علوم الحديث (ص ٤٥) ومنهج النقد (ص ٣٢٥).

(٣) علوم الحديث (ص ٤٦) ومنهج النقد (ص ٣٢٦).

٤- الحديث المقطوع:

هو ما جاء عن التابعين موقوفًا عليهم من أقوالهم وأفعالهم. ويقال في جمعه المقاطع والمقاطيع^(١).

وأكثر أحاديث كتاب «السنن» من الأحاديث المرفوعة، لكنه «حوى أيضًا جمهرة كبيرة من الآثار الموقوفة والمقطوعة والمراسيل، وفتاوى الصحابة والتابعين، حتى إن بعض الأبواب لم يرو فيه حديثًا واحدًا مرفوعًا، وإنما كان عماد الباب آثارًا فقط^(٢)، وهذا يبدو جليًا في كل باب أو أكثر أبواب الكتاب لمن نظر فيه بأناة وفهم^(٣)».

الفرق بين الحديث والسنة:

في اصطلاح بعض المحدثين يُطلق الحديث والسنة على ما أُضيف إلى النبي ﷺ خاصة، ويرى جمهور المحدثين أنهما يشملان أيضًا ما أُضيف إلى الصحابي والتابعي^(٤).

ويلاحظ أن لفظ السنة أكثر ما يستعمل عند علماء أصول الفقه، ويعرّفونها بأنها «ما أُضيف إلى النبي ﷺ من قول أو فعل أو تقرير»^(٥). فيجعلونها خاصة بالنبي ﷺ، ولا يذكرون فيها الوصف، وذلك لأنهم يبحثون فيها كمصدر للتشريع يثبت بالقول أو الفعل أو التقرير منه ﷺ، وأما لفظ الحديث فأكثر ما يستعمل عند المحدثين.

«ولاحظ المحدثون في تعريفهم كل ما يتصل بالنبي من قول أو فعل أو تقرير أو صفة

(١) علوم الحديث (ص ٤٧) ومنهج النقد (ص ٣٢٧).

(٢) انظر على سبيل المثال: باب ما روى في جواز تقديم غسل اليد اليسرى على اليمنى (١/ ٨٧). وباب ما روى في مس الإبط والوضوء منه (١/ ١٥٠) وباب أكثر مدة الحيض وأقله (١/ ٢٠٨) حديث ١١:

(٣) وترجمة الباب الأخير ليست في المطبوعة، وحقها أن تُثبت في هذا الموضع.

(٤) التعريف بحال سنن الدارقطني (ص ٢٣، ٢٤).

(٥) نزهة النظر (ص ٣٧) وشرح شرح النخبة (ص ١٦) ومنهج النقد (٢٦: ٢٨).

(٥) التلويح على التوضيح (٢/ ٢).

خلقية. فدخل في تعريفهم ما يثبت به حكم شرعي، وما لا يثبت به حكم شرعي، ككونه ﷺ ولد بمكة، وكان ربعة من القوم، ليس بالطويل ولا بالقصير^(١). فهذا وصف ذاتي شريف، ولكنه لا يعطى حكماً شرعياً للمكلفين، ولا يدخل فيها اتباع وأسوة^(٢).

مكانة السنة في التشريع:

والسنة هي المصدر الثاني للتشريع في الإسلام، قال الله تعالى: ﴿يَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ﴾ [النساء: ٥٩]. وقال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَحْذَرُوا﴾ [المائدة: ٩٢]. وقال سبحانه: ﴿مَنْ يُطِيعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء: ٨٠]. وقال سبحانه: ﴿وَمَا ءَاتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ [الحشر: ٧].

وقال سبحانه محذراً من مخالفة أمر الرسول ﷺ: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ أَنْ تُصِيبَهُمْ فِتْنَةٌ أَوْ يُصِيبَهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ [النور: ٦٣] وقال جل ذكره: ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا﴾ [النساء: ٦٥]. «أقسم الله سبحانه بنفسه على نفي الإيثار عن العباد، حتى يحكموا رسوله في كل ما شجر بينهم من الدقيق والجليل، ولم يكتف في إيمانهم بهذا التحكيم بمجرد حتى ينتفى عن صدورهم الحرج والضيق من قضائه وحكمه، ولم يكتف منهم أيضاً بذلك حتى يسلموا تسليماً وينقادوا انقياداً»^(٣).

وروى الحاكم في «المستدرک» عن ابن عباس: أن رسول الله ﷺ خطب الناس في حجة الوداع فقال في خطبته: «يا أيها الناس، إني قد تركت فيكم ما إن اعتصمتم به فلن تضلوا أبداً:

(١) أخرجه البخارى (٣٥٤٧) كتاب المناقب، باب صفة النبى ﷺ. ومسلم (٦٢٣٥) كتاب الفضائل، باب

في صفة النبى ﷺ ومبعثه وسنه.

(٢) لمحات من تاريخ السنة (ص ١٤).

(٣) إعلام الموقعين (١/ ٥١).

كتاب الله وسنة نبيه»^(١).

وروى الحاكم أيضًا عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إني قد تركت فيكم شيئين لن تضلوا بعدهما: كتاب الله وسنتي»^(٢).

«فالسنة والكتاب توأمان لا ينفكان، ولا يتم التشريع إلا بهما جميعاً، والسنة مبيّنة للكتاب وشارحة له، وموضحة لمعانيه ومفسرة لمبهمه، فهي من الكتاب بمنزلة الشرح له يُفصّل مقاصده، ويَتَمّم أحكامه»^(٣).

وقد حذّر النبي ﷺ من ترك العمل بالسنة والاكتفاء بالقرآن فروى أبو داود عن المقدام بن معدى كرب عن رسول الله ﷺ أنه قال: «ألا إني أتيت القرآن ومثله معه، ألا يوشك رجل شبعان على أريكته يقول: عليكم بهذا القرآن، فما وجدتم فيه من حلال فأحلوه، وما وجدتم فيه من حرام فحرّموه، ألا لا يحل لكم الحمار الأهلي ولا كل ذى ناب من السباع، ولا كل ذى مخلب من الطير، ولا لقطة معاهد، إلا أن يستغنى عنها صاحبها، ومن نزل بقوم فعليهم أن يقرؤوه، فإن لم يقرؤوه فله أن يُعَقِّبَهُمْ قراه»^(٤).

وفي لفظ الترمذى وابن ماجه: «ألا عسى رجل يبلغه الحديث عنى وهو متكئ على أريكته، فيقول: بيننا وبينكم كتاب الله، فما وجدنا فيه حلالاً استحللناه، وما وجدنا فيه حراماً حرّمناه، وإن ما حرم رسول الله كما حرم الله»^(٥).

وروى أيضًا أبو داود -واللفظ له- والترمذى وابن ماجه عن أبي رافع أن النبي ﷺ قال:

(١) المستدرک (٩٣/١) وأخرجه مالك بلاغاً (١٦٢٥) كتاب القدر باب ١.

(٢) المستدرک (٩٣/١).

(٣) لمحات من تاريخ السنة (ص ١٨).

(٤) أبو داود (٤٦٠٤) كتاب السنة، باب لزوم السنة.

(٥) الترمذى (٢٨٧٦) كتاب العلم، باب ما نهى عنه أن يقال عند حديث النبي ﷺ. وقال: هذا حديث حسن

غريب من هذا الوجه. وابن ماجه (١٢) المقدمة، باب تعظيم رسول الله ﷺ.

«لَا أَلْفَيْنَ أَحَدَكُمْ مَتَكِّئًا عَلَى أَرِيكْتِهِ، يَأْتِيهِ الْأَمْرُ مِنْ أَمْرِي مِمَّا أَمَرْتُ بِهِ أَوْ نَهَيْتُ عَنْهُ فَيَقُولُ: لَا نَدْرِي مَا وَجَدْنَا فِي كِتَابِ اللَّهِ اتَّبِعْنَاهُ»^(١).

قال الحافظ الإمام الخطابي في شرح حديث المقدام: يُحذَرُ بِذَلِكَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ مِنْ مَخَالَفَةِ السُّنَنِ الَّتِي سَنَّهَا، مِمَّا لَيْسَ لَهُ فِي الْقُرْآنِ ذِكْرٌ، عَلَى مَا ذَهَبَتْ إِلَيْهِ الْخَوَارِجُ وَالرُّوَافِضُ، فَإِنَّهُمْ تَعَلَّقُوا بِظَاهِرِ الْقُرْآنِ، وَتَرَكُوا السُّنَنَ الَّتِي قَدْ ضَمَّنَتْ بَيَانَ الْكِتَابِ فَتَحَيَّرُوا وَضَلُّوا^(٢) اهـ.

«وَيُسْتَفَادُ مِنْ قَوْلِهِ ﷺ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ». تَسَاوَى الْكِتَابُ وَالسُّنَّةُ فِي شَأْنِ الْحُجَّةِ، وَفِي شَأْنِ الرُّتْبَةِ أَيْضًا، وَإِنْ كَانَ الْكِتَابُ يَمْتَازُ عَنِ السُّنَّةِ بِمَزَايَا وَخَصَائِصٍ كَثِيرَةٍ.

كَمَا يَسْتَفَادُ أَيْضًا مِنْ قَوْلِهِ: «أَلَا إِنِّي أُوتِيتُ الْقُرْآنَ وَمِثْلَهُ مَعَهُ» ثُمَّ مِنْ تَعْقِيهِ مَبَاشَرَةً بِالْإِنْكَارِ عَلَى مَنْ يَتَرَكُ مَا لَيْسَ فِي الْقُرْآنِ، ثُمَّ مِنْ ذِكْرِهِ جُمْلَةً مِنَ الْأَحْكَامِ الْهَامَةِ: أَنَّ النَّبِيَّ ﷺ يَشِيرُ إِلَى أَنَّ هَذِهِ الْأَحْكَامَ لَمْ يَنْصَحْ عَلَيْهَا الْكِتَابَ، بَحِثْ يُمَكِّنُ الْمُجْتَهِدَ أَنْ يَسْتَنْبِطَهَا، وَإِلَّا لَمَا ذَكَرَ قَبْلَهَا هَذِهِ الْمَقْدَمَةُ الْمُنْبَهَةِ إِلَى أَهْمِيَّةِ مَا سَيَذْكُرُهُ بَعْدَهَا، وَهُوَ مَا يَفِيدُ اسْتِقْلَالَ السُّنَّةِ بِالتَّشْرِيعِ»^(٣).

علاقة السنة بالقرآن:

«لا نزاع بين العلماء في أن نصوص السنة على ثلاثة أقسام:

أولاً: ما كان مؤيداً لأحكام القرآن، موافقاً له من حيث الإجمال والتفصيل، وذلك مثل الأحاديث التي تفيد وجوب الصلاة والزكاة والحج والصوم من غير تعرض لشرائطها وأركانها، فإنها موافقة للآيات التي وردت في ذلك كحديث: «بنى الإسلام على خمس: شهادة أن لا إله إلا الله، وأن محمداً رسول الله، وإقام الصلاة، وإيتاء الزكاة، وصوم رمضان، وحج

(١) أبو داود (٤٦٠٥) والترمذي (٢٨٧٥) وقال: هذا حديث حسن. وابن ماجه (١٣) الكتب والأبواب السابقة.

(٢) معالم السنن (٢٧٦/٤).

(٣) لمحات من تاريخ السنة (ص ٢١) نقلاً عن مقال «بحوث في السنة المشرفة» للشيخ عبد الغنى عبد الخالق.

البيت من استطاع إليه سبيلاً»^(١). فإنه موافق لقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ﴾ [البقرة: ٨٣]. ولقوله تعالى: ﴿يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُتِبَ عَلَيْكُمُ الصِّيَامُ كَمَا كُتِبَ عَلَى الَّذِينَ مِن قَبْلِكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٣]. ولقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى النَّاسِ حِجُّ الْبَيْتِ مَنِ اسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران: ٩٧].

ثانيًا: ما كان مُبَيَّنًا لأحكام القرآن من تقييد مطلق، أو تفصيل مجمل، أو تخصيص عام، كالأحاديث التي فصلت أحكام الصلاة والصيام والزكاة والحج والبيع والمعاملات التي وردت مجملة في القرآن، وهذا القسم هو أغلب ما في السنة وأكثرها ورودًا.

ثالثًا: ما دل على حكم سكت عنه القرآن، فلم يوجبه ولم يمنعه، كالأحاديث التي أثبتت حرمة الجمع بين المرأة وعمتها أو خالتها، وأحكام الشفعة، ورجم الزاني البكر المحصن وتعزيب الزاني البكر، وإرث الجدة وغير ذلك»^(٢).

فلم يقتصر دور السنة على تأييد وبيان أحكام القرآن، بل استقلت السنة بالتشريع في كثير من الأحكام، حتى قال ابن القيم: «أحكام السنة التي ليست في القرآن إن لم تكن أكثر منها لم تنقص عنها»^(٣).

ولهذه المكانة العالية لمتون السنة في التشريع، ودورها البارز في تقرير الأحكام، كان لعلماء الإسلام عناية فائقة في حفظ هذه المتون وصيانتها عن التبديل والتغيير، فنقلوها إلينا بألفاظها ومعانيها التي خرجت من بين شفתי سيد الخلق صلوات الله وسلامه عليه، وكان الدارقطني بدوره في كتابه حريصًا على ذلك، وهو ما سوف نعرض له بالتفصيل في الفصول التالية.

(١) البخاري (٨) كتاب الإيمان، باب ٢. ومسلم (١٢٣) كتاب الإيمان، باب قول النبي ﷺ: «بنى الإسلام على خمس».

(٢) السنة ومكانتها في التشريع الإسلامي (ص ٣٧٩، ٣٨٠).

(٣) إعلام الموقعين (٢/ ٢٩٠).

المبحث الثاني: منهجه في تقسيم وترتيب الأحاديث

رتب الدارقطني «سننه» على الكتب الفقهية، واشتملت «السنن» حسب عناوين المطبوعة على سبع وعشرين كتاباً، وهي: الطهارة - الحيض - الصلاة - الجمعة - الوتر - العيدين - الاستسقاء - الجنائز - الزكاة - زكاة الفطر - الصيام - الحج - البيوع - الحدود - والديات - النكاح - الطلاق والخلع والإيلاء - الفرائض - السير - المكاتب - الوصايا - النذور - الرضاع - الأحباس - الأقضية والأحكام - الأشربة - الصيد والذبائح والأطعمة - السبق بين الخيل.

ثم قسم كل كتاب إلى أبواب كثيرة، وكل باب عبارة عن مسألة من مسائل الخلاف وأورد في كل باب الأحاديث التي استدلل بها الفقهاء في هذه المسألة، وقد راعى الدارقطني هذا التقسيم عملياً، ولكنه لم يُبَوِّب الكتاب، أى أنه لم يضع عناوين أو تراجم للكتب والأبواب، وأما العناوين المثبتة في النسخ المطبوعة فهي من زيادات النُسخ أو القائمين على الطباعة، وقد دل على ذلك أمور:

الأول: وصف أبو على الصدفي الكتاب قائلاً: والكتاب غير مبوب^(١).

الثاني: أن هذه العناوين غير ثابتة في النسخ الخطية عدا أبواب قليلة وردت في بعضها دون بعض، ويترجح أنها من وضع بعض أهل العلم قيّدوها على حواشي نسخهم، فزادها النساخ في أصل الكتاب.

الثالث: أن بعض هذه العناوين ليست دقيقة، بل إن بعضها لا يتفق مع الأحاديث المدرجة تحته، وقد وقع ذلك في الكتب والأبواب على حد سواء، وسيأتى نماذج للنوعين بعد قليل.

(١) المعجم في أصحاب أبي على الصدفي (ص ٧٩).

فهذه الأمور تدل على أن تراجم الكتب والأبواب المثبتة في المطبوعة ليست من وضع الدارقطني، وإنما من وضع القائمين على طباعة الكتاب، وهو تصرف سديد يساعد على فهم الكتاب وتيسير الاستفادة منه، ولكنهم لم ينبهوا على ذلك ولم يضعوا التراجم بصورة دقيقة، وقد حاول محقق طبعة الرسالة استدراك ذلك فزاد ونقص إلا أنه لم يوفّ الموضوع حقّه، فلا زال الكتاب في حاجة لتبويب دقيق يقرّب مقاصده ويوضح مسائله.

نماذج من عيوب عناوين الكتب والأبواب:

أولاً: عناوين الكتب

١ - وردت بعض الأبواب في كتاب الحيض ليست تابعة له، مثل باب جواز الصلاة مع خروج الدم السائل من البدن. وباب في بيان العورة والفخذ منها. وباب جواز المسح على الجبائر. وباب بيان الموضع الذي يجوز فيه الصلاة وما لا يجوز. وهذه الأبواب الأربعة^(١) تندرج تحت كتاب الطهارة السابق لكتاب الحيض، مما يرجح حذف عنوان كتاب الحيض وجعله باباً من أبواب الطهارة حتى ينضبط التقسيم.

٢ - قسّم القائمون على الطباعة أحاديث الصلاة إلى ستة كتب وهي: الصلاة - الجمعة - الوتر - العيدين - الاستسقاء - الجنائز. وفي كل كتاب منها نجد أبواباً تابعة للكتاب العام وهو كتاب الصلاة، مما يدل على أن التقسيم إلى كتب فرعية ليس مراداً للدارقطني، وأن الصواب حذفها وجعلها أبواباً من أبواب كتاب الصلاة، فمثلاً نجد في كتاب الوتر: باب صلاة المريض ومن رعف في صلاته^(٢) وفي كتاب العيدين: باب صلاة النبي ﷺ في الكعبة. وباب التشديد في ترك الصلاة. وباب من تجوز الصلاة معه والصلاة عليه. وباب صلاة

(١) سنن الدارقطني (١/٢٢٣، ٢٢٤، ٢٢٦، ٢٢٨).

(٢) المصدر السابق (٢/٤٢).

الخوف^(١). وفي كتاب الجنائز من: باب صلاة الضحى^(٢). إلى باب نهى الإمام أن يقوم فوق شيء^(٣). وهو آخر كتاب الجنائز.

٣- بعد كتب العبادات لا ينضبط تقسيم الكتب لاختلاط أبوابها وتداخلها، فمثلاً كتاب البيوع^(٤) يشتمل على أبواب من الرهن والعارية والتفليس والهبات وغيرها. وفي آخر كتاب المكاتب ذكر الدارقطني جملة من الأحاديث ليس لها علاقة بأحاديث المكاتب التي قبلها، ولا أحاديث النذور التي بعدها، ولا يجمع بينها رابط معين، وقد جعلها في المطبوعة تحت عنوان: النوادر^(٥). وأرى أن الأليق أن يُسمى بالجامع أسوة بما فعله الإمام مالك في الموطأ^(٦). وفي أواخر كتاب الرضاع ذكر عدة أحاديث في مواضيع متفرقة، في الفرائض واللقطة والصدقة والنذر^(٧)، ثم عاد مرة أخرى لأحاديث الرضاع حتى ختم الكتاب.

٤- بعض أسماء الكتب يحتاج إلى تعديل، فمثلاً كتاب المكاتب^(٨) يندرج تحته أحاديث في العتق، والمكاتب أخص من المعتق، فكان الأولى أن يسمى الكتاب بالعتق، لأنه أعم فيشمل المكاتب وغيره. وكتاب السير^(٩) يعدل إلى الجهاد والسير. وكتاب النذور^(١٠) يُعدل إلى الأيمان والنذور وتُقدّم بدايته قليلاً^(١١).

ثانياً: عناوين الأبواب

نشط القائمون على طباعة الكتاب في بدايته فأكثرُوا من تراجع الأبواب، ثم فتر نشاطهم

-
- | | |
|--|---|
| (١) المصدر السابق (٢/ ٥١، ٥٢، ٥٥، ٥٨). | (٢) المصدر السابق (٢/ ٨٠). |
| (٣) المصدر السابق (٢/ ٨٨). | (٤) المصدر السابق (٣/ ٣). |
| (٥) المصدر السابق (٤/ ١٤٠). | (٦) موطأ مالك (٢/ ٨٨٤) وراجع شرح الزرقاني (٤/ ٢٦٩). |
| (٧) سنن الدارقطني (٤/ ١٨١، ١٨٢ حديث ٣٧: ٣٧). | (٨) المصدر السابق (٤/ ١٢١). |
| (٩) المصدر السابق (٤/ ١٠١). | (١٠) المصدر السابق (٤/ ١٥٧ قبل حديث ٨). |
| (١١) المصدر السابق (٤/ ١٥٨). | |

تدرجيًّا حتى أغفلوا وضعها تمامًا، فتجد كتاب الطهارة والحيض به ثمانون بابًا، وكتاب الصلاة بفروعه: مائة وثلاثة وثلاثون بابًا، وكتاب الزكاة: أربعة وعشرون بابًا وكتاب الصيام ثمانية أبواب، وكتاب الحج بابان، وإلى هنا ينتهي النصف الأول من الكتاب، مشتملاً على مائتين وسبعة وأربعين بابًا، أما النصف الثاني من الكتاب فلا تجد فيه سوى ستة أبواب فقط، وهذا يدل على أن هذه التراجم ليست من صنيع الدارقطني، فليس من المعقول أن يترجم لشطر الكتاب دون الآخر.

وإضافة إلى هذا القصور الواضح في وضع التراجم بداية من كتاب الصيام، فقد وقعت أخطاء كثيرة فيما وضعوه من تراجم، فبعضها لا يتفق مع ما يندرج تحته من أحاديث، وبعضها يحتاج لتعديل، وبعضها مقحم وإليك نماذج من هذه الأخطاء:

١- ترجمة في كتاب الصلاة: باب في صفة المغرب والصبح^(١). وهذه الترجمة لا تتفق مع ما ورد تحتها من أحاديث، فقد ذكر بعدها أربعة أحاديث في بيان صفة الشفق، ومن المعلوم أن الشفق هو أول وقت العشاء، وقد اختلف الفقهاء في صفة الشفق، فذهب الشافعي وأبو يوسف ومحمد بن الحسن ورواية عن أبي حنيفة إلى أنه الحمرة^(٢). وذهب أبو حنيفة إلى أنه البياض الذي يلي الحمرة^(٣). فالصواب أن يترجم: باب أول وقت العشاء.

٢- ترجمة في كتاب الأقضية والأحكام: باب في المرأة تقتل إذا ارتدت^(٤). وهذه الترجمة خطأ لعدة أمور:

الأول: أن الأحاديث التي جاءت بعدها في امرأة كانت تشتم النبي ﷺ وتقع فيه، وليس فيه ما يفيد أنها كانت مسلمة ليُحْكَمَ عليها بالردة بسبب فعلها ذلك، فكان الأقرب أن يترجم: باب من شتم الرسول ﷺ فدمه هدر. ولكن هذه الأحاديث سبقت في كتاب

(١) المصدر السابق (١/٢٦٩).

(٢) المجموع (٣/٣٩).

(٣) التجريد (١/٣٩٤) وفتح القدير (١/٢٢٢).

(٤) سنن الدارقطني (٤/٢١٦).

الحدود^(١) فحقه أن يترجم هناك.

الثاني: أن الدارقطني ذكر أحاديث ردة المرأة باستيعاب واستيفاء في كتاب الحدود^(٢). فهذه الترجمة حقها أن تكون في ذلك الموضع.

الثالث: أن الدارقطني نفسه صرح بغرضه من سياق هذه الأحاديث، فقال عقب ذكره لها: فيه سنة في الأصل في إظهار الحاكم على نفسه بإنفاذ الأفضية^(٣). فكانت هذه مناسبة الأحاديث لكتاب الأفضية، فالصواب أن يُترجم: إظهار الحاكم على نفسه بإنفاذ الأفضية.

٣- تراجع في كتاب الطهارة تحتاج إلى تعديل، مثل: باب تطهير الدباغ^(٤). فهذا الباب أخص من الأحاديث التي بعده، فالأولى أن يُعدّل إلى: باب جلد الميتة وشعرها وعظمها. ومثل: باب صفة وضوء رسول الله ﷺ^(٥). فإنه أعم من المسألة التي ساق الدارقطني أحاديث الباب من أجلها، وهي مسألة مسح الرأس هل يكون ثلاثاً أم واحدة؟ فالصواب أن يعدل عنوان الباب إلى: مسح الرأس. وقد ترتب على غياب هذا المعنى عند واضع التراجم أنه أقحم ترجمتين بعد هذا الباب وهما: باب تجديد الماء للمسح. وباب دليل تثليث المسح^(٦). والصواب حذفهما لأن الأحاديث التي بعدهما تابعة لباب مسح الرأس.

٤- ترجمة في كتاب الزكاة: باب ليس في مال المكاتب زكاة حتى يعتق^(٧). وهذه ترجمة مقحمة، لأن الأحاديث التي بعدها تابعة للباب الذي قبله وهو: باب زكاة الحلي^(٨). وبعد ذلك بقليل أُقحمت ترجمة أخرى وهي: باب استقرار الوصي من مال اليتيم^(٩). فإن

(١) المصدر السابق (٣/١١٢، ١١٣ حديث ١٠٢، ١٠٣).

(٢) المصدر السابق (٣/١١٧: ١٢١ حديث ١١٨: ١٣٠).

(٣) المصدر السابق (٤/٢١٧ حديث ٤٩).

(٤) المصدر السابق (١/٨٩).

(٥) المصدر السابق (١/٤١).

(٦) المصدر السابق (٢/١٠٨).

(٧) سنن الدارقطني (١/٩١).

(٨) المصدر السابق (٢/١١١).

(٩) المصدر السابق (٢/١٠٥).

الأحاديث التي بعده تابعة للباب الذي قبله وهو: باب وجوب الزكاة في مال الصبي واليتيم^(١).

جمع أحاديث الباب في موضع واحد:

حرص الدارقطني في كتابه على أن يجمع أحاديث الباب في موضع واحد، لتسهيل الوقوف عليها والاستفادة منها، وهذا أمر في غاية الظهور لكل من تعامل مع الكتاب، إلا أنه في بعض الأبواب لسبب أو لآخر فرّق أحاديث الباب على موضعين أو أكثر، وفي الغالب يكون التفريق في نطاق الكتاب التابع له هذا الباب، وربما كان هذا التفريق مصحوبًا بتكرار بعض الأحاديث في الموضع الثاني.

فمن ذلك: أحاديث التسمية قبل الوضوء^(٢). وأحاديث النوم قاعدًا لا ينقض الوضوء^(٣). وأحاديث كفارة الجماع والإفطار في نهار رمضان^(٤). وأحاديث الاشتراط في الحج^(٥). وأحاديث النهي عن ثمن الكلب^(٦). وأحاديث إثم من قذف مملوكه^(٧). وأحاديث دية الجنين^(٨). وأحاديث حد المرتدة^(٩). وأحاديث دية الذمي^(١٠). وأحاديث قتل الحر بالعبد

(١) المصدر السابق (١٠٩/٢).

(٢) المصدر السابق (١/٧١: ٧٥ حديث ١٣: ١) (١/٧٩ حديث ٢، ١).

(٣) المصدر السابق (١/١٣٠ حديث ١: ٣) (١/١٥٩ حديث ٥: ١).

(٤) المصدر السابق (٢/١٩٠ حديث ٤٩: ٥٦) (٢/٢٠٨: ٢١٠ حديث ٢١: ٣١).

(٥) سنن الدارقطني (٢/٢١٩ حديث ١٨: ٢٠) (٢/٢٣٤ حديث ٨٠: ٨٦).

(٦) المصدر السابق (٣/٧ حديث ١٩: ٢٢) (٣/٧٢ حديث ٢٧١: ٢٧٨).

(٧) المصدر السابق (٣/٩١، ٩٠ حديث ٣٣: ٣٦) (٣/٢١٤، ٢١٣ حديث ٣٩٣، ٣٩٤).

(٨) المصدر السابق (٣/١١٤: ١١٧ حديث ١١٤: ١١٧) (٣/١٩٨، ١٩٧ حديث ٣٤٣، ٣٤١).

(٩) المصدر السابق (٣/١١٧: ١٢١ حديث ١١٨: ١٣٠) (٣/٢٠١، ٢٠٠ حديث ٣٥٦: ٣٥١).

(١٠) المصدر السابق (٣/١٢٨: ١٣١ حديث ١٤٨: ١٥٤) (٣/١٤٥، ١٤٦ حديث ١٩٠: ١٩٦).

(٣/١٤٧، ١٤٨ حديث ٢٠٣: ٢٠٠) (٣/١٧٠، ١٧١ حديث ٢٥٦: ٢٦١).

والمسلم بالذمي^(١). وأحاديث ما ألفتها الدابة برجلها^(٢). وأحاديث طلاق الحائض^(٣).
وأحاديث طلاق الثلاث في كلمة واحدة^(٤). وأحاديث الفرائض^(٥).

منهجه في ترتيب أحاديث الباب:

تشمّل بعض الأبواب على أدلة المذهبين المختلفين في المسألة، وبعضها على أدلة مذهب واحد لعدم وجود أدلة من السنة للمذهب الآخر، وفي الحالة الأولى فإنه في الغالب يذكر أدلة المذهبين مرتبة، فيذكر أدلة المذهب الأول، ثم يذكر أدلة مخالفهم، وأحياناً يذكر الأدلة متداخلة بدون ترتيب.

والأدلة قد تكون عدة أحاديث، وقد تكون حديثاً واحداً له طرق، أما في الحالة الأولى فإنه في الغالب يذكرها مرتبة حسب الصحابي، فيذكر حديث فلان ثم حديث فلان وهكذا، وفي بعض المواضع النادرة وضع عبارة تفصل بين أحاديث الصحابة، كما في حديث «الأذنان من الرأس» فبعد أن ذكر الحديث من رواية ابن عباس قال: ورؤى عن أبي هريرة. ثم قال: ورؤى عن أبي موسى. ثم قال: ورؤى عن أبي أمامة. ثم قال ورؤى عن أنس بن مالك. ثم قال: ورؤى عن عثمان بن عفان من قوله. ثم قال: ورؤى عن عائشة^(٦).

وفي مواضع نادرة أيضاً كان يقدم بين يدي الحديث عبارة كالعنوان له مثل قوله: حديث رفعه ابن أبي العشرين ووقفه أبو المغيرة عن الأوزاعي وهو الصواب^(٧). وقوله: حديث رواه حجاج بن أرطاة عن قتادة فوهم فيه وخالفه

(١) المصدر السابق (٣/١٣٧: ١٣٧) حديث (١٧٠: ١٥٨) (٣/١٤٣، ١٤٤) حديث (١٨٧: ١٨٩).

(٢) المصدر السابق (٣/١٤٩: ١٥٤) حديث (٢٠٤: ٢١٥) (٣/١٧٨، ١٧٩) حديث (٢٧٩: ٢٨٤).

(٣) المصدر السابق (٤/١٢: ٥) حديث (٣: ٣٢) (٤/٢٧: ٢٩) حديث (٧٦: ٧٩).

(٤) المصدر السابق (٤/١٢: ١٤) حديث (٣٣: ٣٩) (٤/٣٠: ٣٣) حديث (٨٢: ٨٧).

(٥) المصدر السابق (٤/٦٧: ١٠٠) حديث (١: ١٠٠) (٤/١٢١: ١٢٣) حديث (١: ٣).

(٦) المصدر السابق (١/١٠٢: ١٠٥) حديث (٣١، ٣٤، ٣٦، ٤٥: ٤٧).

(٧) سنن الدارقطني (١/١٥٢) حديث (٣).

الحفاظ شعبة وسعيد وغيرهما^(١). وقوله: كتاب عمر عليه السلام إلى أبي موسى^(٢).

وأما في الحالة الثانية فإنه يذكر الطرق مرتبة حسب التابعي عن الصحابي، فمثلاً يذكر حديث أبي سلمة عن عائشة بطرقه، ثم حديث عطاء عن عائشة وهكذا^(٣). وفي كلا الحالتين قد يذكر الأحاديث بدون ترتيب.

تكرار الأحاديث:

قد يكرر الدارقطني الحديث في الأبواب، «والسبب في هذا التكرار أن كثيراً من الأحاديث يشتمل على عدد من الأحكام الفقهية والفوائد الاستنباطية، فاحتاج لتكرار الحديث في الأبواب بحسب مناسبة الحديث وما تضمنه من فوائد»^(٤).

من ذلك أحاديث استرداد المبيع بسبب الإفلاس أو الموت، ذكرها في كتاب البيوع^(٥) ليستدل على أن المشتري إذا قبض المبيع ولم يدفع الثمن، ثم حُجر عليه لفلس، ووجد البائع عين ماله الذي باعه للمفلس، فإنه يكون أحق بالمبيع من سائر الغرماء، فإن شاء البائع استرده من المشتري وفسخ البيع، وإن شاء كان أسوة الغرماء، وهذا عند المالكية والشافعية والحنابلة^(٦). وذهب الحنفية إلى أن حق البائع في البيع يسقط بقبض المشتري له بإذنه ويصير أسوة الغرماء، فيباع ويقسم ثمنه بالخصص^(٧).

(١) المصدر السابق (١/ ٤٠٥ حديث ٣).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٠٦ حديث ١٥).

(٣) المصدر السابق (١/ ١٣٦، ١٣٧ حديث ٩: ١٤).

(٤) الإمام الترمذي (ص ٩٢).

(٥) سنن الدارقطني (٣/ ٢٨: ٣٠ حديث ١٠٢: ١١٣).

(٦) الأم (٣/ ٢٠٣) وتحفة المحتاج (٥/ ١٤٣) ونهاية المحتاج (٤/ ٣٣٥) ومغنى المحتاج (٣/ ١١٧) والمغنى (٦/ ٥٣٨).

(٧) التجريد (٦/ ٢٨٦٩) والموسوعة الفقهية (٣/ ٢٨٨).

ثم كرر بعضها سنداً وامتناً في كتاب الأفضية^(١) ليستدل على أن للقاضي الحجر على المفلس، بالتماس الغرماء الحجر عليه بالديون الحالة الزائدة على قدر ماله^(٢).

ومن ذلك أحاديث المرأة التي كانت تشتم الرسول ﷺ ذكرها في كتاب الحدود^(٣) لبيان حد شاتم الرسول ﷺ، ثم كررها سنداً وامتناً في كتاب الأفضية والأحكام^(٤) ليستدل على إشهاد الحاكم على نفسه بإنفاذ الأفضية.

(١) سنن الدارقطني (٤/٢٢٩، ٢٣٠ حديث ٩٠: ٩٤).

(٢) روضة الطالبين (٤/١٢٧).

(٣) سنن الدارقطني (٣/١١٢، ١١٣ حديث ١٠٢، ١٠٣).

(٤) المصدر السابق (٤/٢١٦، ٢١٧ حديث ٤٧: ٤٩).

مثال ذلك: قال الدارقطني: حدثنا علي بن عبد الله بن مبشر حدثنا أحمد بن سنان حدثنا يزيد بن هارون أخبرنا عبد العزيز بن عبد الله بن أبي سلمة الماجشون حدثنا الماجشون بن أبي سلمة عن عبد الرحمن الأعرج عن عبيد الله بن أبي رافع عن علي عليه السلام قال: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا افتتح الصلاة كبر ثم قال: «وَجَّهْتُ وَجْهِي لِلَّذِي فَطَرَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ حَنِيفًا وَمَا أَنَا مِنَ الْمُشْرِكِينَ، إِنَّ صَلَاتِي وَنَسْكَي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، لَا شَرِيكَ لَهُ وَبِذَلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا أَوَّلُ الْمُسْلِمِينَ، اللَّهُمَّ أَنْتَ الْمَلِكُ لَا إِلَهَ إِلَّا أَنْتَ، أَنْتَ رَبِّي وَأَنَا عَبْدُكَ، ظَلَمْتُ نَفْسِي وَاعْتَرَفْتُ بِذَنْبِي، فَاعْفُ عَنِّي ذُنُوبِي جَمِيعًا إِنَّهُ لَا يَغْفِرُ الذُّنُوبَ إِلَّا أَنْتَ لِيَبْكِ وَسْعَدِيكَ وَالْخَيْرُ كُلُّهُ فِي يَدَيْكَ، وَالشَّرُّ لَيْسَ إِلَيْكَ، أَنَا بِكَ وَإِلَيْكَ، تَبَارَكْتَ وَتَعَالَيْتَ أَسْتَغْفِرُكَ وَأَتُوبُ إِلَيْكَ».

وإذا ركع قال: «اللَّهُمَّ لَكَ رَكَعْتُ وَبِكَ آمَنْتُ وَلَكَ أَسْلَمْتُ، خَشَعْتُ لَكَ سَمْعِي وَبَصْرِي وَخْيَ وَعَظْمِي وَعَصْبِي». وإذا رفع رأسه من الركوع قال: «سَمِعَ اللَّهُ لِمَنْ حَمَدَهُ، رَبَّنَا وَلَكَ الْحَمْدُ، مَلَأَ السَّمَاوَاتِ وَمَلَأَ الْأَرْضِينَ وَمَا بَيْنَهُمَا، وَمَلَأَ مَا شِئْتَ مِنْ شَيْءٍ بَعْدَ». فإذا سجد قال:

«اللهم لك سجدتُ وبك آمنتُ ولك أسلمتُ، سجد وجهي للذي خلقه وصوره، فأحسن صورته وشق سمعه وبصره، تبارك الله أحسن الخالقين». فإذا سلم من الصلاة قال: «اللهم اغفر لي ما قدمتُ وما أخرتُ، وما أسررتُ وما أعلنتُ وما أسرفتُ، وما أنت أعلم به مني، أنت المقدم وأنت المؤخر لا إله إلا أنت»^(١). وهكذا ساق الدارقطني متن الحديث بتمامه ولم يختصر منه شيئاً، مع أن الغرض من سياقه في هذا الموضع هو دعاء الاستفتاح.

٢- سياق المتن من طرق مع الاتفاق:

إذا روى الدارقطني حديثاً من طريقين أو أكثر وساق المتن على لفظ واحد، فإنه يُعلم اتفاق الرواة على هذا اللفظ بأحد أمرين:

أ- سكوته عن ذكر الاختلاف:

مثال ذلك: قال الدارقطني: حدثنا يعقوب بن إبراهيم البزاز حدثنا أبو حاتم الرازي حدثنا الحجبى ح وأخبرنا محمد بن مخلد حدثنا أحمد بن محمد بن أنس حدثنا عبد الله بن عبد الوهاب الحجبى حدثنا الحارث بن غسان حدثني أبو عمران الجوني عن أنس قال: قال رسول الله ﷺ: «يجاء يوم القيامة بصُحف مُحْتَمَةٍ فتنصبُ بين يدي الله ﷻ، فيقول الله ﷻ للملائكة: ألقوا هذا واقبلوا هذا. فتقول الملائكة: وعزتك ما رأينا إلا خيراً. فيقول وهو أعلم: إن هذا كان لغيري، ولا أقبل اليوم من العمل إلا ما ابتغى به وجهي».

حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد وجعفر بن محمد بن يعقوب الصنْدَلِي قالا: حدثنا إبراهيم بن مُجَشَّر حدثنا عبيدة بن حميد حدثني عبد العزيز بن رُفَيْع وغيره عن تميم بن طَرْفَةَ عن الضَّحَّاك بن قيس الفهري قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله ﷻ يقول: أنا خير شريك، فمن أشرك معي شريكاً فهو لشريكي. يا أيها الناس، أخلصوا أعمالكم لله ﷻ، فإن الله لا يقبل إلا ما أخلص له، ولا تقولوا: هذا لله وللرحم. فإنها للرحم، وليس لله منها شيء، ولا تقولوا هذا لله

(١) سنن الدارقطني (١/٢٩٦، ٢٩٧ حديث ١) وأخرجه مسلم (١٨٤٨، ١٨٤٩).

ولوجوهكم. فإنها لوجوهكم، وليس لله منها شيء»^(١).

فروى كلاً من الحديثين من طريقين، وساق المتن وسكت ولم يذكر اختلافاً، فعلم من سكوته اتفاق الرواة على هذا اللفظ.

ب- تصريحه باتفاق الرواة:

وربما صرح الدارقطني في مواضع يسيرة باتفاق الرواة على اللفظ المذكور كأن يقول: لفظهما سواء. أو يقول: لفظهما واحد.

مثال ذلك: قال الدارقطني حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا حدثنا أبو كريب حدثنا مُصْعَبُ بن المقدم عن إسرائيل ح وحدثنا دَعْلَجُ بن أحمد حدثنا موسى بن هارون حدثنا أبو بكر بن أبي شيبة حدثنا عبد الله بن نُمير حدثنا إسرائيل عن عامر بن شقيق عن أبي وائل قال: رأيت عثمان بن عفان يتوضأ، فغسل يديه ثلاثاً، وغسل وجهه ثلاثاً، ومضمض ثلاثاً، واستنشق ثلاثاً، وغسل ذراعيه ثلاثاً، ومسح برأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما، ثم غسل قدميه ثلاثاً، ثم خلل أصابعه، وخلل لحيته ثلاثاً حين غسل وجهه، ثم قال: رأيت رسول الله ﷺ فعل كالذي رأيتموني فعلت. قال الدارقطني: لفظهما سواءً حرفاً بحرف^(٢) اهـ. وفي هذا الحديث موضع فيه وهم سيذكر في موضعه من هذا البحث^(٣)، ولهذا أكد الدارقطني على اتفاق الرواة على هذا اللفظ.

مثال آخر: قال الدارقطني: حدثنا أحمد بن إسحاق بن البهلول حدثنا أبي حدثنا سفيان ح وأخبرنا محمد بن مخلد حدثنا الحسن بن محمد بن الصباح حدثنا سفيان ابن عيينة عن عبد الله بن أبي بكر عن عبد الملك بن أبي بكر عن خلاد بن السائب عن أبيه: أن رسول الله ﷺ

(١) المصدر السابق (١/ ٥١ حديث ٢، ٣).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٨٦ حديث ١٢) وأخرجه أبو داود (١١٠) مختصراً.

(٣) (ص ٣٦٠).

قال: «أتاني جبريل فأمرني أن آمر أصحابي أن يرفعوا أصواتهم بالإِهلال». قال الدارقطني: لفظهما سواء^(١).

مثال ثالث: قال الدارقطني: حدثنا أبو محمد بن صاعد حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان ح وحدثنا محمد بن مخلد حدثنا محمد ابن إسماعيل الحسّاني حدثنا وكيع حدثنا سفيان عن سَمَاك عن قَبِيصَةَ بن هُلُبٍ عن أبيه قال: رأيت رسول الله ﷺ واضعاً يمينه على شِماله في الصلاة. لفظهما واحد^(٢).

٣- سياق المتن من طرق مع الاختلاف:

والمراد بالاختلاف في المتن في هذا الموضع: هو الاختلاف في اللفظ بحيث لا يتغير المعنى، وأما الاختلاف الذي يترتب عليه تغير في المعنى ويكون سبباً في إعلال الحديث، فسوف يأتي بحثه في موضع لاحق^(٣).

والاختلاف في اللفظ مبني على القول بجواز الرواية بالمعنى، لمن كان «عالمًا عارفًا بالألفاظ ومقاصدها، خبيرًا بما يحيل معانيها، بصيرًا بمقادير التفاوت بينها، قاطعًا بأنه أدى معنى اللفظ الذي بلغه، وهو قول أكثر المحدثين، وهو الأصح لأن ذلك هو الذي تشهد به أحوال الصحابة والسلف الأولين، وكثيرًا ما كانوا ينقلون معنى واحدًا في أمر واحد بألفاظ مختلفة، وما ذلك إلا لأن مُعَوِّلهم كان على المعنى دون اللفظ»^(٤).

(١) سنن الدارقطني (٢/٢٣٨ حديث ١٠) وأخرجه أبو داود (١٨١٤) والترمذي (٨٣٨) والنسائي (٢٧٥٣) وابن ماجه (٢٩٢٢) وانظر (٢/١١ حديث ٨) (٢/٨٢ حديث ٢) (٤/٢٢٠ حديث ٦٣).

(٢) سنن الدارقطني (١/٢٨٥ حديث ٧) وأخرجه الترمذي (٢٥٣) وابن ماجه (٨٠٩) وانظر (١/١٣٨ حديث ١٧) (١/٣٧٠ حديث ١٦) (٣/٢٧٥ حديث ١١٣).

(٣) (ص ٢٧٩ وما بعدها) من هذا البحث.

(٤) علوم الحديث (ص ٢١٣) وانظر النكت للزركشي (٣/٦٠٨) التقييد والإيضاح (ص ١٨٩) فتح المغيث (٣/١٣٧) تدريب الراوي (٢/٩٨) منهج النقد (ص ٢٢٧) توجيه النظر (٢/٦٧١) وفيه بحث مُطَوَّل.

وقد حرر الدارقطني في كتابه ألفاظ الرواة تحريرًا بالغًا، أبان فيه عن ذاكرة قوية ودقة متناهية، وسلك في سبيل بيان اختلاف ألفاظ الرواة ثلاثة مسالك:

أ- ذكر الألفاظ المختلفة:

وذلك بأن يروى الدارقطني حديثًا من طريقين أو أكثر، وقد وقع اختلاف بين رواته في اللفظ، أو زاد بعضهم على بعض فيه، فإنه يسوق المتن على لفظ أحدهم ثم يقول: وقال فلان كذا وكذا. أو زاد فلان كذا وكذا. وهذا الاختلاف قد ينسبه لمشايخه، وقد ينسبه لمن فوقهم من الرواة.

أمثلة لاختلاف شيوخه:

المثال الأول: قال الدارقطني: حدثنا ابن صاعد حدثنا أحمد بن منصور حدثنا محمد بن جعفر القطيعي حدثنا إبراهيم بن سعد عن عبد الملك بن الربيع ح وحدثنا محمد بن جعفر بن رُميس حدثنا محمد بن عبد الملك الدَّقِيقِي حدثنا يعقوب بن إبراهيم بن سعد حدثنا عبد الملك بن الربيع بن سبرة الجهني عن أبيه عن جده قال: نهى رسول الله ﷺ أن يصلى في أعطان الإبل ورخص أن يصلى في مراح الغنم. وقال ابن صاعد: أمرنا رسول الله ﷺ أن نُصَلِّيَ في مَرَا حَاتِ الغنم ونهانا أن نُصَلِّيَ في أعطان الإبل^(١).

المثال الثاني: قال الدارقطني: حدثنا محمد بن مخلد حدثنا عبد الله بن الصَّقر حدثنا ابن أبي عمر ح وحدثنا أبو على ابن الصواف حدثنا هارون بن يوسف حدثنا محمد بن أبي عمر العدني حدثنا هشام بن سليمان عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن طاوس عن ابن عباس أن النبي ﷺ قال لعائشة: «يكفيك طوافك الأول بين الصفا والمروة للحج والعمرة». وقال

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٧٥ حديث ١) وأخرجه ابن ماجه (٧٧٠) وأحمد في مسنده (٤٠٤/٣، ٤٠٥) (١٠٢/٥).

ابن مخلد: إن النبي ﷺ قال لعائشة: «يكفيك طوافك الأول لحجك وعمرتك»^(١).

المثال الثالث: قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا محمد بن يحيى وأحمد ابن يوسف السلمي ح وأخبرنا ابن صاعد وإسماعيل الورّاق قالا حدثنا محمد بن عبد الملك ابن زنجويه قالوا: حدثنا عبد الرزاق أخبرنا معمر عن سفيان الثوري عن يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد بن عمرو حزم عن أبي سلمة عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ﷺ: «إذا حكم الحاكم فاجتهد فأصاب كان له أجران، وإذا اجتهد فأخطأ كان له أجر». هذا لفظ النيسابوري وقال ابن صاعد: «إذا قضى القاضي فاجتهد فأصاب فله أجران، وإذا قضى فأخطأ فله أجر»^(٢).

أمثله لزيادات شيوخه:

المثال الأول: قال الدارقطني: حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا يعقوب بن إبراهيم حدثنا وكيع حدثنا هشام الدستوائي ح وحدثنا محمد بن مخلد حدثنا أبو داود حدثنا ابن المنثى حدثنا معاذ بن هشام حدثني أبي عن قتادة عن عباس الجسّمي أن نبي الله ﷺ قال: «إن من الأئمة طرادين». زاد ابن مخلد: قال قتادة: لا أعلم الطرادين إلا الذين يطولون على الناس حتى يطرّدوهم عنه^(٣).

المثال الثاني: قال الدارقطني: حدثنا إبراهيم بن حماد وجعفر بن محمد بن مرشد قالا: حدثنا الحسين بن عرفة حدثنا إسماعيل ابن عليّة عن أيوب عن نافع عن ابن عمر قال: قال رسول الله ﷺ: «إنما الشهر تسع وعشرون، فلا تصوموا حتى تروه، ولا تفطروا حتى تروه، فإن غمّ عليكم فاقدروا له». زاد ابن مرشد: فكان ابن عمر إذا مضى شعبان تسعاً وعشرين،

(١) المصدر السابق (٢/ ٢٦٣) حديث (١٢٨) وأخرجه البخاري (٧٣٥٢) ومسلم (٤٥٨٥).

(٢) المصدر السابق (٤/ ٢٠٤) حديث (٨) وأخرجه أبو داود في المراسيل (ص ٩٢ رقم ٣٨).

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ٨٥) حديث (١).

يبعث من ينظر، فإن رأى فذاك، وإن لم ير ولم يحل دون منظره سحاب ولا قتر أصبح مفطراً، وإن حال دون منظره سحاب أو قتر أصبح صائئاً. قال: وكان لا يفطر إلا مع الناس^(١).

المثال الثالث: قال الدارقطني: حدثنا يحيى بن محمد بن صاعد والقاضي الحسين بن الحسين بن عبد الرحمن الأنطاكي قالا: حدثنا إبراهيم بن مُنْقِذِ الخولاني حدثنا إدريس بن يحيى الخولاني حدثني بكر بن مُصَرَّ حدثني حمزة النَّصَّيْبِيُّ عن عمرو بن دينار حدثني طاوس عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «مَنْ قُتِلَ فِي عِمِّيَا^(٢) رَمِيًا يَكُونُ بَيْنَهُم بِالْحِجَارَةِ أَوْ عَصًا فَهُوَ خَطَا عَقْلُهُ عَقْلٌ خَطِيءٌ، وَمَنْ قَتَلَ عَمَدًا فَهُوَ قَوْدٌ يَدِهِ، مَنْ حَالَ دُونَهُ فَعَلِيهِ لَعْنَةُ اللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ وَالنَّاسِ أَجْمَعِينَ». زاد الحسين: «لا يقبل الله منه صرفاً ولا عدلاً»^(٣).

أمثلة لاختلاف الرواة:

المثال الأول: قال الدارقطني: حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا أبو هاشم الرفاعي حدثنا وكيع ح وحدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا يعقوب بن إبراهيم الدورقي حدثنا عبد الرحمن بن مهدي ح وحدثنا الحسين بن إسماعيل عن زيد بن أخزم حدثنا أبو عاصم كلهم عن سفيان الثوري ح وحدثنا الحسين بن إسماعيل وعمر بن أحمد بن علي القطان قالا حدثنا محمد بن الوليد البصري حدثنا محمد بن جعفر غُنْدَرٌ حدثنا سفيان الثوري عن أبي روق عن إبراهيم التيمي عن عائشة قالت: كان رسول الله ﷺ يتوضأ ثم يُقْبَلُ بعد ما يتوضأ ثم يصلي ولا يتوضأ. هذا حديث غندر، وقال وكيع: إن النبي ﷺ قَبِلَ بعض نسائه ثم صلى ولم يتوضأ. وقال ابن مهدي: إن النبي ﷺ قَبَلَهَا ولم يتوضأ. وقال أبو عاصم: كان النبي ﷺ يُقْبَلُ ثم يُصَلِّي ولا يتوضأ^(٤).

(١) سنن الدارقطني (٢/ ١٦١) حديث (٢٢) وأخرجه مسلم (٢٥٥٤) بدون الزيادة.

(٢) العِمِّيَا من العَمَى والمعنى أن يوجد بينهم قتيل يَعْمَى أمره ولا يَتَبَيَّن قاتله. النهاية (٣/ ٣٠٥).

(٣) المصدر السابق (٣/ ٩٣، ٩٤) حديث (٤٣).

(٤) المصدر السابق (١/ ١٣٩، ١٤٠) حديث (٢٠) وأخرجه أبو داود (١٧٨) والنسائي (١٧٠).

المثال الثاني: قال الدارقطني: حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا يوسف بن موسى حدثنا عبد الله بن نُمير حدثنا حجاج ح وحدثنا علي بن عبد الله بن مُبَشَّر حدثنا جابر بن الكُرْدِي حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حجاج عن عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده قال: جاءت امرأتان من أهل اليمن إلى رسول الله ﷺ وعليهما أسورةٌ من ذهب، فقال لهما رسول الله ﷺ: «أَيَسَّرُكُمَا أَنْ يُسَوِّرَكُمَا اللَّهُ بِأَسَوْرَةٍ مِنْ نَارٍ؟». قالتا: لا. قال: «فَأَدِّيا حَقَّ هَذَا». وقال ابن نمير: عليهما سواران من ذهب. وقال أيضًا: «فَأَدِّيا حَقَّ هَذَا عليكما». يعني الزكاة^(١).

المثال الثالث: قال الدارقطني: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا أبو بكر ابن أبي شيبة حدثنا أبو خالد الأحمر وابن إدريس عن ابن جريج ح وحدثنا الحسين بن إسماعيل المحاملي حدثنا علي بن شعيب حدثنا عبد المجيد بن عبد العزيز بن أبي رَوَّاد عن ابن جريج عن أبي الزبير قال: سمعتُ جابر بن عبد الله يقول: رأيت النبي ﷺ رمى جمرة العقبة يوم النحر ضحى، فأما بعد ذلك فعند زوال الشمس. وقال ابن أبي شيبة: رمى جمرة العقبة يوم النحر ضحى، وأما بعده فإذا زالت الشمس^(٢).

ب- تعيين صاحب اللفظ:

«إذا كان الحديث عند الراوى عن اثنين أو أكثر، وبَيَّن روايتهما تفاوت في اللفظ والمعنى واحد، كان له أن يجمع بينهما في الإسناد، ثم يسوق الحديث على لفظ أحدهما خاصة ويقول: أخبرنا فلان وفلان واللفظ لفلان. أو هذا لفظ فلان. أو ما أشبه ذلك من العبارات»^(٣).

مثال ذلك: قال الدارقطني: حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا أبو هاشم الرفاعي ح

(١) سنن الدارقطني (١٠٨/٢) حديث (٢) وأخرجه أبو داود (١٥٦٣) والترمذي (٦٣٨) والنسائي (٢٤٧٩) وأحمد في مسنده (١٧٨/٢، ٢٠٤، ٢٠٨).

(٢) المصدر السابق (٢٧٥/٢) حديث (١٨١) وأخرجه مسلم (٣٢٠١، ٣٢٠٢).

(٣) علوم الحديث (ص ٢٢٣) النكت للزركشي (٦٢٤/٣) التقييد والإيضاح (ص ١٩٤) فتح المغيـث (١٨١/٣) تدريب الراوى (١١١/٢).

وحدثنا محمد بن مخلد أخبرنا محمد بن أحمد بن السكن حدثنا إبراهيم بن زياد سبلان قال حدثنا حفص بن غياث عن الأعمش عن أبي إسحاق عن عبد خير قال: قال علي: لو كان دين الله بالرأى لكان باطن الحَقِّينَ أَحَقَّ بالمسح من أعلاه، ولكن رأيتُ رسول الله ﷺ يمسح عليهما. واللفظ لابن مخلد^(١).

مثال آخر: قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر الشافعي حدثنا محمد بن علي بن إسماعيل السُّكَّرِي حدثنا خارجة بن مُصْعَب بن خارجة ح وحدثني أحمد بن محمد بن أبي عثمان الغازي أبو سعيد النيسابوري حدثنا أبو العباس محمد بن عبد الرحمن الدَّغُولِي حدثنا خارجة بن مصعب بن خارجة حدثنا مُغِيث بن بُدَيْل حدثنا خارجة بن مصعب عن موسى بن عُبَيْدَةَ عن عبد الله بن دينار عن ابن عمر قال: كان رسول الله ﷺ يُعَلِّمُنَا التَّشَهُدَ: «التَّحِيَّاتُ الطَّيِّبَاتُ الزَّاكِيَّاتُ لِلَّهِ، السَّلَامُ عَلَيْكَ أَيُّهَا النَّبِيُّ وَرَحْمَةُ اللَّهِ وَبَرَكَاتُهُ، السَّلَامُ عَلَيْنَا وَعَلَى عِبَادِ اللَّهِ الصَّالِحِينَ، أَشْهَدُ أَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ وَحْدَهُ لَا شَرِيكَ لَهُ، وَأَنَّ مُحَمَّدًا عَبْدُهُ وَرَسُولُهُ». ثم يصلي على النبي ﷺ. هذا لفظ ابن أبي عثمان^(٢).

مثال ثالث: قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري وأبو عمر القاضي قال حدثنا علي بن إِشْكَابٍ حدثنا محمد بن ربيعة حدثنا الحكم بن عبد الرحمن حدثنا ابن أبي نُعْمٍ عن الوليد بن عُبَادَةَ قال سمعت عبد الله بن عمرو بن العاص يقول قال رسول الله ﷺ: «الْخَمْرُ أُمُّ الْخَبَائِثِ، وَمَنْ شَرِبَهَا لَمْ يَقْبَلِ اللَّهُ مِنْهُ صَلَاةَ أَرْبَعِينَ يَوْمًا، فَإِنْ مَاتَ وَهِيَ فِي بَطْنِهِ مَاتَ مِيتَةً جَاهِلِيَّةً». واللفظ لأبي عمر القاضي^(٣).

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٩٩ حديث ٢٣) وأخرجه أبو داود (١٦٢: ١٦٤) وأحمد في المسند (١/ ١١٦) وعبد الله في زوائد المسند ١/ ١١٤، ١٢٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ٣٥١ حديث ٧).

(٣) المصدر السابق (٤/ ٢٤٧ حديث ١).

ج- إبهام صاحب اللفظ:

أما إذا روى الحديث عن شيخين أو أكثر «ولم يُحْصَ لفظ أحدهما بالذكر، بل أخذ من لفظ هذا ومن لفظ ذاك، وقال: أخبرنا فلان وفلان وتقاربا في اللفظ قالاً أخبرنا فلان. فهذا غير ممتنع على مذهب تجويز الرواية بالمعنى»^(١). وقد استعمل الدارقطني عند الرواية بهذه الطريقة عبارات متنوعة.

من ذلك: أنه روى حديثاً من طرق ثم قال: وزاد بعضهم الكلمة والشيء والمعنى واحد^(٢). وروى حديثاً من طريقين واقتصر على قوله: والمعنى واحد^(٣). وروى حديثاً من طرق وذكر بعض اختلافات الرواة في اللفظ ثم قال: وبقيّة ألفاظهم تتقارب والمعنى واحد^(٤). وفي بعض المواضع يقول: والمعنى متقارب^(٥). أو: المعنى قريب^(٦). أو معناهم متقارب^(٧). أو: ألفاظهم متقاربة^(٨). أو: يتقاربان فيه^(٩).

الطريقة الثانية: سياق المتن مختصراً

من طرق الدارقطني في عرض المتن أن يسوق المتن مختصراً، وقد اختلف أهل العلم في جواز اختصار الحديث الواحد ورواية بعضه دون بعض، «فمنهم من منع من ذلك مطلقاً،

(١) علوم الحديث (ص ٢٢٤) التقييد والإيضاح (ص ١٩٤) تدريب الراوى (١١١/٢) وفتح المغيث (١٨٤/٣).

(٢) سنن الدارقطني (٢/٧٧، ٧٨ حديث ٦).

(٣) المصدر السابق (٢/١٠٥ حديث ١).

(٤) المصدر السابق (٤/١٩٣: ١٩٦ حديث ١).

(٥) المصدر السابق (١/١٠٩ حديث ٦) (١/١٧٨ حديث ١٢) (٢/١٥٨ حديث ٩).

(٦) المصدر السابق (٣/٢٢٤ حديث ١٦).

(٧) المصدر السابق (٣/٢٦٥، ٢٦٦ حديث ٧٨).

(٨) المصدر السابق (٤/٣٠٠ حديث ٨).

(٩) المصدر السابق (١/٨٦ حديث ١٣) (٤/١٩٦ حديث ٢).

بناء على القول بالمنع من النقل بالمعنى مطلقاً، ومنهم مَنْ منع مِنْ ذلك مع تجويزه النقل بالمعنى إذا لم يكن قد رواه على التمام مرة أخرى، ولم يعلم أن غيره قد رواه على التمام. ومنهم من جَوَّز ذلك وأطلق ولم يُفَصِّل. والصحيح التفصيل: وأنه يجوز ذلك من العالم العارف إذا كان ما تركه متميزاً عما نقله غير متعلق به، بحيث لا يَحْتُلُّ البيان، ولا تختلف الدلالة فيما نقله بترك ما تركه، فهذا ينبغي أن يجوز وإن لم يجزِ النقل بالمعنى، لأن الذي نقله والذي تركه - والحالة هذه - بمنزلة خبرَيْنِ منفصلين في أمرين لا تعلق لأحدهما بالآخر^(١).

وقد اختصر الدارقطني بعض أحاديث كتابه بالاختصار على موضع الشاهد من الحديث حسب مناسبته للباب، وغرضه من ذلك عدم تطويل الكتاب، كما أنه «لو ذكر الحديث بطوله لم يفهم منه موضع الغرض»^(٢).

قال أبو داود في رسالته لأهل مكة: وربما اختصرتُ الحديث الطويل، لأنني لو كتبتُه بطوله لم يعلم بعض من سمعه المراد منه، ولا يفهم موضع الفقه منه فاخصرتُه لذلك^(٣).

وتنوعت عبارات الدارقطني في التنبيه على اختصاره للحديث، فتارة يقول: وذكر الحديث. وتارة يقول: وذكر الحديث بطوله. وتارة يقول: وذكر باقى الحديث. وتارة يصرح فيقول: مختصرٌ.

المثال الأول: روى الدارقطني بأسانيده عن ابن عباس قال: قال رسول الله ﷺ: «أمنى جبريل ﷺ مرتين عند البيت». فذكر الحديث وقال فيه في اليوم الثاني: «وصلى بى المغرب

(١) علوم الحديث (ص ٢١٥) وانظر النكت للزركشى (٣/ ٦١٢) التقييد والإيضاح (ص ١٩٠) فتح المغيث (٣/ ١٤٩) تدريب الراوى (٢/ ١٠٣) منهج النقد في علوم الحديث (ص ٢٣١) إرشاد طلاب الحقائق (ص ١٥٦).

(٢) النكت للزركشى (٣/ ٦١٣).

(٣) رسالة أبى داود لأهل مكة (ص ٣٢).

حين أفطر الصائم وقتاً واحداً»^(١).

المثال الثاني: وروى بإسناده عن أبي قتادة قال: خطبنا رسول الله ﷺ. فذكر حديث الميضة بطوله وقال فيه: ثم قال: «إنه ليس في النوم تفريطاً، إنما التفريط على من لم يُصلِّ حتى يجيء وقت الصلاة الأخرى، فمن فعل ذلك فليُصلِّها حين ينتبه لها، فإن كان من الغد فليُصلِّها عند وقتها»^(٢).

المثال الثالث: وروى بإسناده عن مصعب بن سعد عن أبيه قال: لما كان يوم فتح مكة آمن رسول الله ﷺ الناس إلا أربعة نفر وامرأتين وقال: «اقتلوهم وإن وجدتموهم مُتَعَلِّقِينَ بأستار الكعبة». عكرمة بن أبي جهل وعبد الله بن خَطَلٍ ومقيس بن صُبَّابة وعبد الله بن أبي سرح. وذكر باقي الحديث^(٣).

المثال الرابع: روى بإسناده عن ابن سيرين قال: قال أبو عبيدة بن حذيفة قال رجل: كنت أسأل الناس عن حديث عدى بن حاتم وهو إلى جنبى لا أسأله، فأتيتُه فقال: بعث الله محمداً ﷺ فكرهته ثم قلت: لو أتيتُه فسمعتُ منه، فأتيتُه فقال لي: «يا عدى بن حاتم أَسْلِمَ تَسْلَمُ». فذكر الحديث وقال لي: «فإن الظعينة سترحل من الحيرة حتى تطوف بالبيت بغير جوار». مختصر كلهم ثقات^(٤).

(١) سنن الدارقطني (١/٢٥٨ حديث ٦) وأخرجه بطوله أبو داود (٣٩٣) كتاب الصلاة باب في المواقيت.

والترمذي (١٤٩) كتاب الصلاة. باب في مواقيت الصلاة عن النبي ﷺ.

(٢) سنن الدارقطني (١/٣٨٦ حديث ١٢) وأخرجه بطوله مسلم (١٥٩٤) كتاب المساجد باب قضاء الصلاة الفائتة واستحباب تعجيل قضائها.

(٣) سنن الدارقطني (٤/١٦٧، ١٦٨ حديث ٢٧) وأخرجه بطوله النسائي (٤٠٦٧) كتاب تحريم الدم، باب الحكم في المرتد.

(٤) سنن الدارقطني (٢/٢٢١ حديث ٢٦) وأخرجه بطوله أحمد في مسنده (٣٧٧/٤) وابن حبان في صحيحه (١٥/٧٢).

فهذه نماذج للأحاديث التي اختصرها الدارقطني بنفسه، وهناك أحاديث أخرى تلقاها من شيوخه مختصرة، كما صرح به في بعض المواضع.

مثال ذلك: قال الدارقطني: حدثنا القاضي أبو عمر حدثنا أحمد بن منصور حدثنا أبو داود الحفري حدثنا بدر بن عثمان حدثنا أبو بكر بن أبي موسى عن أبيه عن النبي ﷺ. وذكر الحديث قال: فأقام المغرب حين غابت الشمس. قال: ثم آخر المغرب من الغد حتى كان عند سقوط الشفق. كذا قال القاضي مختصراً^(١).

مثال آخر: قال الدارقطني: حدثنا أبو حامد محمد بن هارون الحضرمي حدثنا محمد بن يحيى القطعي حدثنا سالم بن نوح حدثنا عمر بن عامر وسعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن يونس بن جبير عن حطان بن عبد الله الرقاشي قال: صلى بنا أبو موسى فقال أبو موسى: إن رسول الله ﷺ كان يعلمنا إذا صلى بنا قال: «إنما جعل الإمام ليؤتم به، فإذا كبر فكبروا وإذا قرأ فأنصتوا». هكذا أملاه علينا أبو حامد مختصراً^(٢).

وتنبه الدارقطني على اختصاره للحديث محمول على جهة النذب والكمال، لا على سبيل الاشتراط، ما دام المحذوف متميزاً عما نقله غير متعلق به، وهذا التنبيه على اختصار الحديث، لا يكفي عند مَنْ لا يُجَوِّزُ الاختصار على البعض، بل لا بد عنده من إتمامه^(٣).

الطريقة الثالثة: إحالة المتن إلى متن آخر

وذلك بأن يروى الدارقطني حديثاً بإسناده ومتمنه، ثم يتبعه بإسناد آخر ولا يذكر المتن،

(١) سنن الدارقطني (١/ ٢٦٤ حديث ٣٠) وأخرجه مسلم (١٤٢٤) كتاب المساجد، باب أوقات الصلوات الخمس. والدارقطني (١/ ٢٦٣ حديث ٢٩، ٢٨).

(٢) سنن الدارقطني (١/ ٣٣٠ حديث ١٦) وأخرجه بطوله مسلم (٩٣١) كتاب الصلاة، باب التشهد في الصلاة.

(٣) راجع الإمام الترمذي (ص ١٠٣).

ولكن يحيل إلى المتن المذكور عقب الإسناد الأول، وهذه الإحالة قد تكون مقرونة بذكر الاختلاف بين المتّنين، وقد تكون مجردة عن ذلك.

١ - الإحالة المجردة عن الاختلاف

في أغلب الأحيان تكون الإحالة إلى متن الحديث السابق مباشرة، وفي مواضع نادرة تكون إلى حديث معيّن سبق قبله بحديث أو أكثر، ويقول في هذه الإحالة: مثل حديث فلان. أو مثل قول فلان.

مثال ذلك: قال الدارقطني: حدثنا موسى بن جعفر بن قُرَيْن حدثنا بكر بن سهل حدثنا عبد الله بن يوسف حدثنا ابن لهيعة قال حدثني يزيد بن أبي حبيب ويونس عن ابن شهاب عن عروة عن عائشة عن النبي ﷺ مثل حديث محمد بن عثمان بن ثابت اهـ. وحديث شيخه محمد بن عثمان سبق قبله بحديث^(١).

مثال آخر: قال الدارقطني: حدثنا محمد بن القاسم بن زكريا حدثنا عباد بن يعقوب حدثنا الوليد بن أبي ثور عن سماك عن يحيى بن جعدة عن جدته أم هانئ: أن رسول الله ﷺ شرب شراباً فأعطاهما فضله فشربته. قالت: استغفر لي إني كنت صائمة. مثل قول أبي عوانة اهـ. وحديث أبي عوانة سبق قبله بحديثين^(٢).

واستعمل الدارقطني في الإحالة إلى المتن السابق ألفاظاً متنوعة كقوله: مثله، مثله سواء، نحوه، بهذا.

مثال ذلك: قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر أحمد بن محمد بن سعدان الصيدلاني بواسط حدثنا شعيب بن أيوب حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن جعفر ابن الزبير عن

(١) سنن الدارقطني (٢/٤٦ حديث ١٣، ١٥).

(٢) المصدر السابق (٢/١٧٤ حديث ٨، ١١) وأخرجه النسائي في الكبرى (٢/٢٥٠).

عبد الله بن عبد الله بن عمر عن عبد الله بن عمر: أن رسول الله ﷺ سئل عن الماء وما ينوبه من السباع والدواب، فقال رسول الله ﷺ: «إذا كان الماء قلتين لم يحمل الخبث».

حدثنا أحمد بن محمد بن سعدان حدثنا شعيب بن أيوب حدثنا أبو أسامة عن الوليد بن كثير عن محمد بن عباد بن جعفر عن عبد الله بن عبد الله بن عمر عن أبيه عن النبي ﷺ مثله^(١).

مثال آخر: قال الدارقطني: حدثنا ابن صاعد وابن مخلد قالوا حدثنا العلاء بن سالم حدثنا أبو الوليد المخزومي حدثنا عبيد الله بن عمر عن نافع عن ابن عمر قال رسول الله ﷺ: «صلوا على من قال لا إله إلا الله، وصلوا وراء من قال لا إله إلا الله».

حدثنا محمد بن عمرو بن البخري وآخرون قالوا: حدثنا محمد بن عيسى بن حيّان حدثنا محمد بن الفضل حدثنا سالم الأفتس عن مجاهد عن ابن عمر عن النبي ﷺ مثله سواء^(٢).

مثال ثالث: قال الدارقطني: حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا يوسف بن موسى حدثنا جرير عن يحيى بن سعيد الأنصاري عن عبد الله بن أبي بكر عن عباد بن تميم عن عمه عبد الله بن زيد قال: خرج رسول الله ﷺ يستسقى فخطب الناس، فلما أراد أن يدعو أقبل بوجهه إلى القبلة وحول رداءه.

حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا الحسن بن محمد حدثنا يزيد بن هارون حدثنا يحيى بن سعيد عن أبي بكر بن محمد عن عباد بن تميم عن عبد الله بن زيد عن النبي ﷺ نحوه^(٣).

مثال رابع: قال الدارقطني: حدثنا عبد الله بن محمد بن عبد العزيز حدثنا الفضل بن

(١) سنن الدارقطني (١/ ١٨، ١٠، ١١) وأخرجه أبو داود (٦٣) والنسائي (٥٢، ٣٢٨).

(٢) المصدر السابق (٢/ ٥٦، ٤، ٥).

(٣) المصدر السابق (٢/ ٦٧، ٨، ٩) وأخرجه البخاري (١٠٠٥) ومسلم (٢١٠٨).

الصباح البزاز حدثنا أبو عُبَيْدَةَ الحَدَّاد عن عثمان بن سعد عن الحسن عن عُتَيِّ عن أُبَيِّ بن كعب أن رسول الله ﷺ قال: «إن الملائكة صَلَّتْ على آدم فكَبَّرَتْ عليه أربعاً وقالوا: هذه سنتكم يا بني آدم».

حدثنا محمد بن مخلد حدثنا عبد الله بن أيوب حدثنا داود المحبَّر حدثنا رَحْمَةُ بن مُصْعَب عن عثمان بن سعد عن الحسن عن عُتَيِّ عن أُبَيِّ بهذا موقوفاً.

حدثنا القاسم بن إسماعيل وعثمان بن أحمد الدَّقَّاق وآخرون قالوا حدثنا عبد الله بن رَوْح حدثنا شبابة حدثنا خارِجَةُ عن يونس عن الحسن عن عُتَيِّ عن أُبَيِّ بن كعب عن النبي ﷺ بهذا^(١).

٢- الإحالة المقرونة بالاختلاف:

في هذا النوع لا يكتفى الدارقطني بالإحالة إلى المتن السابق، ولكن يضيف إليها فروق الألفاظ بين المتنَّين، مما يدل على يقظته التامة في حفظ المتن واعتناؤه بالاختلافات بينها.

مثال ذلك: قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا أبو عمر عيسى بن أبي عمران البزاز بالرملة حدثنا الوليد بن مسلم حدثنا الأوزاعي حدثني الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة: أن رجلاً جاء إلى رسول الله ﷺ فقال: يا رسول الله هلكتُ. قال: «ويحك وما ذاك؟». قال: وقعتُ على أهلي في يوم من رمضان. فقال: «أعتق رقبة». قال: ما أجد. قال: «فصم شهرين متتابعين». قال: ما أستطيع. قال: «فأطعم ستين مسكيناً». قال: ما أجد. قال: فأتى النبي ﷺ بِعَرَقٍ فيه تَمْرٌ خمسة عشر صاعاً قال: «خُذْهُ فتصدق به». قال: على أفقر من أهلي، فوالله ما بين لابتى المدينة أحوج من أهلي. فضحك رسول الله ﷺ حتى بدت أنيابُه، ثم قال: «خُذْهُ واستغفر الله وأطعمه أهلك». هذا إسناد صحيح.

(١) سنن الدارقطني (٢/ ٧١ حديث ٢: ٤).

حدثنا المحاملي حدثنا زياد بن أيوب حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حجاج عن إبراهيم ابن عامر عن سعيد بن المسيّب وعن الزهري عن حميد بن عبد الرحمن عن أبي هريرة عن النبي ﷺ بهذا الحديث وقال: فأَتَى النبي ﷺ بِعَرَقٍ فِيهِ خَمْسَةُ عَشْرَ صَاعًا مِنْ تَمْرٍ، ثُمَّ قَالَ: «خُذْ فَأَطْعِمَهُ عَنْكَ سَتَيْنِ مَسْكِينًا»^(١).

مثال آخر: حدثنا الحسين بن إسماعيل حدثنا هارون بن إسحاق الهمداني حدثنا عبدة بن سليمان عن سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن عَزْرَةَ عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: لبيك عن شبرمة. فقال: «مَنْ شبرمة؟». قال: أخ لي أو قرابة لي. قال: «هل حبجت قط؟». قال: لا. قال: «فاجعل هذه عنك ثم لبّ عن شبرمة».

حدثنا ابن مبشر حدثنا أحمد بن سنان حدثنا علي بن بحر حدثنا عبدة بهذا وقال: «فاجعل هذه عنك ثم احجج عن شبرمة»^(٢).

مثال ثالث: حدثنا إسماعيل بن العباس^(٣) الوراق حدثنا عمر بن شبة حدثنا سالم بن نوح حدثنا عمر بن عامر عن عمرو بن دينار عن سعيد بن جبير عن ابن عباس: أن رجلاً خرّ عن راحلته غداة عرفة وهو محرم فمات، فذكر ذلك للنبي ﷺ فقال: «اغسلوه بهاء وسدرٍ، وكفّنوه في ثوبيه ولا تغطّوا وجهه، فإنه يُبعث يوم القيامة مُلبّيًا».

حدثنا محمد بن مخلد حدثنا يحيى بن مسلم بن عبد ربه حدثنا وهب بن جرير حدثنا أبي قال سمعت قيس بن سعد يحدث عن عمرو بن دينار بإسناده نحوه وقال: «لا تخمروا رأسه»^(٤).

(١) المصدر السابق (٢/ ١٩٠) حديث (٤٩، ٥٠) وأخرجه البخاري (١٩٣٦) ومسلم (٢٦٥١).

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ٢٧٠) حديث (١٥٧، ١٥٨) وأخرجه أبو داود (١٨١١) وابن ماجه (٢٩٠٣).

(٣) في المطبوعة (إسماعيل بن محمد) والمثبت من نسخة رئيس الكتاب وراجع سير أعلام النبلاء (١٥/ ٧٤).

(٤) سنن الدارقطني (٢/ ٢٩٥، ٢٩٦) حديث (٢٦٨، ٢٦٩) وأخرجه البخاري (١٢٦٨) ومسلم (٢٩٤٨).

كانت هذه طرق الدارقطني في إيراد متون الأحاديث، وقد ظهر من خلالها مدى اعتناؤه بتحرير ألفاظ الرواة، وذكر الاختلاف بينهم حتى ولو كان يسيراً، وإذا كان هذا حالة مع الألفاظ التي لا يتغير معناها المعنى، فإنه بلا شك أكثر عناية بالألفاظ التي يختلف معناها المعنى، وتؤثر في الحكم الشرعي المستنبط منها، على ما سنبينه فيما بعد إن شاء الله تعالى^(١)، وفي هذا وذاك رد بالغ على مَنْ شكَّك في عناية المحدثين بالمتون، وأشاع أنهم لم يهتموا بالمتن بالقدر الذي اهتموا به بالسند.

(١) انظر (ص ٢٧١ وما بعدها) من هذا البحث.

المبحث الرابع: منهجه في شرح غريب الحديث

«غريب الحديث هو عبارة عما وقع في متون الأحاديث من الألفاظ الغامضة البعيدة عن الفهم لقلة استعمالها.

وهذا فنٌ مهمٌ يقبَحُ جهله بأهل الحديث خاصَّةً، ثم بأهل العلم عامَّةً، والخوض فيه ليس بالهين، والخائض فيه حقيقٌ بالتحريُّ جديرٌ بالتوقِّي.

رُوى عن الميموني قال: سُئِلَ أحمد بن حنبل عن حرف من غريب الحديث فقال: سلوا أصحاب الغريب فإنني أكره أن أتكلّم في قول رسول الله ﷺ بالظن فأخطئ^(١).

ولهذا شرح الدارقطني في كتابه بعض المفردات والتراكيب الغريبة نقلاً عن أئمة هذا الفن، وتارة ينقل ذلك بالإسناد، وتارة ينقله بغير إسناد، ويندر أن يشرح شيئاً من قوله بعبارته، كما اعتنى بنقل ما يرد في ثنايا الأحاديث من أقوال رواة الإسناد في تفسير الحديث.

أمثلة لما نقله بالإسناد:

المثال الأول: روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر: أن رسول الله ﷺ فرض في البعل وما سقت السماء والأنهار والعيون العشر، وفيما سُقِيَ بالنضح نصف العشر^(٢).

ثم قال: حدثنا أبو بكر قال: سمعت الربيع يقول: سمعت الشافعي يقول: البعل الذي بلغت أصوله الماء^(٣).

قال ابن الأثير: وفي حديث الزكاة «ما سُقِيَ بَعْلًا ففيه العشر» هو ما شرب من النخيل بعُرْوَقِهِ من الأرض من غير سَقَى سماء ولا غيرها. قال الأزهري: هو ما ينبت من النخل في

(١) علوم الحديث (ص ٢٧٢) التقييد والإيضاح (ص ٢٣٤) تدريب الراوى (٢/ ١٨٤) وفتح المغيـث (٢٢/ ٤) ومنهج النقد (ص ٣٣٢).

(٢) سنن الدارقطني (٢/ ١٣٠) حديث ٦ وأخرجه البخارى (١٤٨٣).

(٣) سنن الدارقطني (٢/ ١٣٠) حديث ٧.

أَرْضَ يَقْرُبُ مَاؤُهَا فَرَسَخَتْ عُرُوفُهَا فِي الْمَاءِ، وَاسْتَغْنَتْ عَنْ مَاءِ السَّمَاءِ وَالْأَنْهَارِ وَغَيْرِهَا^(١).

المثال الثاني: قال الدارقطني: حدثنا عبد الله بن أحمد بن بكير ودعلج بن أحمد قالا: حدثنا علي بن عبد العزيز قال: قال أبو عبيد في حديث النبي ﷺ: «لَا جَلْبَ وَلَا جَنْبَ»^(٢). قال: الْجَلْبُ فِي شَيْئَيْنِ: يَكُونُ فِي سَبَاقِ الْخَيْلِ، وَهُوَ أَنْ يَتَّبِعَ الرَّجُلُ فَرَسَهُ فِيرْكِبُ خَلْفَهُ، وَيَزْجُرُهُ وَيَجْلِبُ عَلَيْهِ، فَفِي ذَلِكَ مَعُونَةٌ لِلْفَرَسِ عَلَى الْجَرَى فَتَنْهَى عَنْ ذَلِكَ. وَالْوَجْهُ الْآخِرُ فِي الصَّدَقَةِ: أَنْ يَقْدَمَ الْمُصَدَّقُ فَيَنْزِلَ مَوْضِعًا، ثُمَّ يَرْسُلُ إِلَى الْمِيَاهِ فَيَجْلِبُ أَغْنَامَ تِلْكَ الْمِيَاهِ عَلَيْهِ فَيَصَدِّقُهَا هُنَاكَ فَتَنْهَى عَنْ ذَلِكَ، وَلَكِنْ يَقْدَمُ عَلَيْهِمْ عَلَى مِيَاهِهِمْ وَبَأْفَنِيَّتِهِمْ فَيَصَدِّقُهُمْ. وَأَمَّا الْجَنْبُ فَأَنْ يَجْنُبَ الرَّجُلُ خَلْفَ فَرَسِهِ الَّذِي سَابَقَ عَلَيْهِ فَرَسًا عُرْيًا لَيْسَ عَلَيْهِ أَحَدٌ، فَإِذَا بَلَغَ قَرِيبًا مِنَ الْغَايَةِ رَكِبَ فَرَسَهُ الْعُرْيَ فَسَبَقَ عَلَيْهِ، لِأَنَّهُ أَقْلُ إِعْيَاءٍ وَكَلَالًا مِنَ الَّذِي عَلَيْهِ الرَّاكِبُ^(٣).

وأبو عبيد هو القاسم بن سلام صنف في غريب الحديث «كتاب المشهور، فجمع وأجاد واستقصى، فوقع من أهل العلم بموقع جليل، وصار قدوة في هذا الشأن»^(٤)، وهذا النص الذي رواه عنه الدارقطني نقله ابن الأثير في كتابه النهاية ولم يعزه إليه^(٥).

أمثلة لما نقله بغير إسناد:

المثال الأول: قال الدارقطني: حدثنا أبو بكر النيسابوري حدثنا أحمد بن منصور حدثنا يزيد بن هارون حدثنا حماد بن سلمة عن عمار مولى بنى هاشم: أن موالى لابن الزبير أحرما إذ مرّت بهم ضُبْعٌ فحذفوها بعصيّهم فأصابوها، فوقع في أنفسهم فأتوا ابن عمر فذكروا ذلك له، فقال: عليكم كبش. قالوا: على كل واحد منّا كبش. قال: إنكم لمُعَزَّزٌ بكم، عليكم جميعاً

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر (١/ ١٤١) مادة بعل.

(٢) أخرجه أبو داود (٢٥٨١) والترمذي (١١٤٩) والنسائي (٣٣٣٥) من حديث عمران بن حصين.

(٣) سنن الدارقطني (٤/ ٣٠٤) حديث (١٩).

(٤) علوم الحديث (ص ٢٧٣).

(٥) النهاية (١/ ٢٨١، ٣٠٣) مادة جلب وجنب.

كلكم كبش. قال اللُّغَوِيُّونَ: «إنكم لمعزز بكم» أى مُشَدَّدٌ عليكم إذا^(١).

قال ابن الأثير: «إنكم لمعزز بكم» أى مشدد بكم ومُثَقَّلٌ عليكم الأمر^(٢).

المثال الثاني: روى الدارقطني بإسناده عن ابن عمر عن النبي ﷺ: أنه نهى عن بيع الكالئ بالكالئ. قال اللغويون: هو النسيئة بالنسيئة^(٣).

قال ابن الأثير: «أنه نهى عن الكالئ بالكالئ» أى النسيئة بالنسيئة وذلك أن يشتري الرجل شيئاً إلى أجل، فإذا حل الأجل لم يجد ما يقضى به، فيقول: بعنيه إلى أجل آخر بزيادة شيء، فيبيعه منه ولا يجرى بينهما تقابض، كالأدين كُلوءاً فهو كالئ إذا تأخر^(٤).

أمثلة لما شرحه من قوله:

المثال الأول: روى الدارقطني بإسناده عن أبي سعيد وأبي هريرة: أن رسول الله ﷺ بعث سواد بن غزيرة أخوا بني عدى من الأنصار وأمره على خير، فقدم عليه بتمر جنيب -يعنى الطيب- فقال رسول الله ﷺ: «أَكُلْ تمر خير هكذا؟». فقال: لا، والله يا رسول الله، إنا لنشتري الصاع بالصاعين، والصاعين بثلاثة أصع من الجمع. فقال رسول الله ﷺ: «لا تفعل، ولكن بع هذا واشتر بثمانه من هذا وكذلك الميزان». قال الشيخ أبو الحسن: يقال: كل شيء من النخل لا يُعرف اسمه فهو جَمْعٌ. يقال: ما أكثر الجمع في أرض فلان بفتح الجيم^(٥).

قال ابن الأثير: وفي حديث الربا: «بع الجمع بالدراهم وابتع به جنيهاً». كل لون من

(١) سنن الدارقطني (٢/ ٢٥٠) حديث (٦٦).

(٢) النهاية (٣/ ٢٢٩) مادة عزز.

(٣) سنن الدارقطني (٣/ ٧٢) حديث (٢٧٠) وأخرجه الحاكم في المستدرک (٢/ ٦٦) والطحاوى في شرح معاني الآثار (٤/ ٢١) وراجع تلخيص الحبير (٣/ ٢٦).

(٤) النهاية (٤/ ١٩٤) مادة كلاً.

(٥) سنن الدارقطني (٣/ ١٧) حديث (٥٤) وأخرجه البخارى (٢٢٠١) ومسلم (٤١٦٥).

النخيل لا يُعرَفُ اسمه جَمْعٌ. وقيل: الجَمْعُ تَمَرٌ مختلط من أنواع متفرقة وليس مرغوباً فيه، وما يُجْلَطُ إلا لرداءته^(١).

المثال الثاني: روى الدارقطني بإسناده عن حارثة بن مُضَرَّب قال: إن قوماً من أهل مصر أتوا عمر بن الخطاب. فذكر الحديث وفيه: وأخذ من المَقَارِيفِ ثمانية دراهم. ثم قال الشيخ: المُقْرِفُ من الخيل دون الجواد^(٢).

قال ابن الأثير: المُقْرِفُ من الخيل الهَجِين، وهو الذي أمُّه بِرْدُونَةٌ وأبوه عَرَبِي. وقيل العكس. وقيل: هو الذي دانى الهُجْنَةَ وقَارَبَهَا^(٣).

أمثلة لما يشرحه رواة الإسناد:

المثال الأول: روى الدارقطني من طريق الصَّقَر بن حبيب قال سمعت أبا رجاء العَطَّاردي يحدث عن ابن عباس عن علي بن أبي طالب: أن النبي ﷺ قال: «ليس في الخَصْرَاوات صدقة، ولا في العرايا صدقة، ولا في أقل من خمسة أوسق صدقة، ولا في العوامل صدقة، ولا في الجبهة صدقة». قال الصَّقَر: الجبهة الخيل والبغال والعبيد^(٤).

قال ابن الأثير: في حديث الزكاة «ليس في الجبهة صدقة» الجبهة الخيل^(٥).

المثال الثاني: روى من طريق الزهري عن سعيد بن المسيب عن أبي هريرة عن النبي ﷺ قال: «لا عَتِيرَةٌ ولا فَرَعٌ في الإسلام ولا جلب ولا جنب». وقال الزهري: والعتيرة ذبح كان

(١) النهاية (٢٩٦/١) مادة جمع.

(٢) سنن الدارقطني (١٦٢/٢) حديث (٢).

(٣) النهاية (٤٦/٤) مادة قرف.

(٤) سنن الدارقطني (٩٤/٢، ٩٥ حديث ١) وقال ابن حبان: ليس هذا من كلام النبي ﷺ، وإنما يُعرف هذا بإسناد منقطع، فقلبه هذا الشيخ على أبي رجاء عن ابن عباس عن علي. المجروحين (١/٣٧٥).

(٥) النهاية (٢٣٧/١) مادة جبه.

لمضر في الجاهلية^(١).

قال الخطابي: العتيرة التي كانت تَعْتَرُها الجاهلية فهي الذبيحة التي كانت تذبح للأصنام فَيُصَبُّ دَمُهَا على رأسها^(٢).

ويتضح مما سبق ذكره من الأمثلة اعتناء الدارقطني بشرح غريب الحديث، ودقته فيما نقله عن أهل اللغة، فقد جاءت جميع الشروح التي ذكرها موافقة لما دَوَّنوه في كتبهم باللفظ أو المعنى، وليس ذلك بمستغرب على الدارقطني، لما ذكرناه قبل ذلك من وَلَعِهِ وشَغَفِهِ بعلم اللغة، وتأثره في ذلك بشيخه ابن الأنباري إمام العربية في زمانه.

(١) سنن الدارقطني (٤/ ٣٠٤ حديث ٢٠).

(٢) النهاية (٣/ ١٧٨) مادة عتر.

المبحث الخامس: منهجه في الاختصار والتخفيف

قصد الدارقطني في كتابه الاختصار والتخفيف، وهو ما صرح به كما سيأتي في كلامه، لئلا يطول الكتاب ويتعذر الانتفاع به، على عكس ما يبدو للبعض أن بالكتاب تطويلاً لكثرة ما يورده من طرق ومتابعات، وقد تمثل هذا القصد في عدة أمور:

١- إحالة تفصيل بعض المسائل إلى كتبه الأخرى.

قال الدارقطني بعد روايته حديث الجهر بالبسملة عن ثلاثة عشر صحابياً: وقد روى الجهر بـ ﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾ [الفاتحة: ١] عن النبي ﷺ جماعة من أصحابه وأزواجه غير مَنْ سَمِينًا، كتبنا أحاديثهم بذلك في كتاب الجهر بها مفرداً، واقتصرنا ها هنا على مَنْ قَدَّمْنَا ذكره، طلباً للاختصار والتخفيف، وكذلك ذكرنا في ذلك الموضع أحاديث مَنْ جهر بها من أصحاب النبي ﷺ والتابعين لهم والخالفين بعدهم رحمهم الله اهـ^(١).

وروى حديثاً من طريق يحيى بن أيوب ثم قال: هذا الإسناد لا يثبت، وقد اختلف فيه على يحيى بن أيوب اختلافاً كثيراً قد بيَّنته في موضع آخر^(٢).

٢- الاكتفاء بذكر الراجع من روايات الحديث.

يستوعب الدارقطني غالباً الروايات المختلفة في الحديث وبيِّن الراجع منها، وأحياناً يكتفى بذكر الروايات الراجعة طلباً للاختصار والتخفيف على حد قوله.

مثال ذلك: سئل الدارقطني في «العلل» عن حديث ابنة سعيد بن زيد عن أبيها عن النبي ﷺ: «لا صلاة لمن لا وضوء له، ولا وضوء لمن لم يذكر اسم الله». فقال: هو حديث يرويه أبو ثعلاب المُرِّي واختلف عنه: فرواه عبد الرحمن بن حرملة الأسلمي عن أبي ثعلاب. واختلف عنه:

(١) سنن الدارقطني (١/ ٣١١ حديث ٣٤).

(٢) المصدر السابق (١/ ١٩٨ حديث ١٩).

فقال وهيب وبشر بن المفضل وابن أبي فديك وسليمان بن بلال عن أبي حرملة عن أبي ثفال عن رباح بن عبد الرحمن بن أبي سفيان بن حويطب عن جدته عن أبيها عن النبي ﷺ. وأبوها هو سعيد بن زيد. وخالفهم حفص بن ميسرة وأبو معشر نجيح وإسحاق بن حازم فرووه عن أبي حرملة عن أبي ثفال عن رباح عن جدته أنها سمعت رسول الله ﷺ. ولم يذكروا أباها في الإسناد.

ورواه يزيد بن عياض بن جعدبة والحسن بن أبي الحسن الجفري وعبد الله بن جعفر ابن نجيح المدني عن أبي ثفال عن رباح عن جدته عن أبيها سعيد بن زيد كقول وهيب ومن تابعه عن أبي حرملة.

ورواه الدراوردي عن أبي ثفال عن صدقة مولى آل الزبير عن أبي ثفال عن أبي بكر بن حويطب مرسلًا عن النبي ﷺ. والصحيح قول وهيب وبشر بن الفضل ومن تابعهما^(١).

هكذا أورد الدارقطني في «العلل» الاختلاف في روايات الحديث، ورجح رواية مَنْ أسنده عن سعيد بن زيد، واكتفى في السنن بذكر الرواية الراجحة من طريق ابن أبي فديك وبشر بن الفضل وهيب ويعقوب بن عبد الرحمن جميعهم عن عبد الرحمن بن حرملة عن أبي ثفال عن رباح عن جدته عن أبيها^(٢).

٣- الاختصار على الروايات المشتملة على موضع الشاهد:

روى من طريق معمر عن أبي إسحاق عن علقمة بن قيس عن ابن مسعود: أن رسول الله ﷺ ذهب لحاجته، فأمر ابن مسعود أن يأتيه بثلاثة أحجار، فجاءه بحجرين وروثة، فألقى الروثة وقال: «إنها ركس اثنتي بحجر». قال الدارقطني: تابعه أبو شيبه إبراهيم بن عثمان عن أبي إسحاق. ثم ساقه من طريقه ثم قال: اختلف على أبي إسحاق في إسناد هذا الحديث، وقد

(١) العلل (٤/٤٣٣: ٤٣٥).

(٢) سنن الدارقطني (١/٧٢، ٧٣ حديث ١٠: ١٠).

يَبْنَتْ الاختلاف في موضع آخر^(١).

وهكذا اقتصر الدارقطني في «السنن» على هاتين الروايتين لاشتغالهما على موضع الشاهد، وأشار إلى أنه يَبْنُ الاختلاف في موضع آخر، وهو يعني بذلك كتابه «العلل»^(٢) حيث فَصَّل فيه الكلام على الحديث، وذكر طرقه والاختلافات الواردة فيه بين الرواة، لا سيما الاختلاف على أبي إسحاق.

٤- إحالة المتن واختصارها:

استعمل الدارقطني في كتابه إحالة المتن بكثرة، حتى لا تكاد ترى بابًا من أبواب الكتاب يخلو من إحالة بعض متون أحاديثه، واختصر المتن الطويلة بالاختصار على موضع الشاهد، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال عرض طرقه في إحالة الأحاديث واختصارها^(٣)، وقد كان لهذه الأمور مجتمعة أثر بالغ في عدم تطويل الكتاب.

(١) المصدر السابق (١/ ٥٥ حديث ٥) وأخرجه أحمد في مسنده (١/ ٤٥٠).

(٢) العلل (٥/ ١٨: ٣٩).

(٣) راجع (ص ١٩١-١٩٣) من هذا البحث.